قضية التغيرات المُناخية العالمية في ضوء نظريتي: السياسية الخضراء والأمننة

Climate Changes Global Issue in: Green political Theory and Securitization Theory

عبد اللطيف أبوبكر أحمد حسين

مُعيد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

هشام محمد بشير

أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية السياسة والاقتصاد لشئون الدراسات العليا والبحوث – جامعة بني سويف

أسامة فاروق مخيمر

أستاذ العلوم السياسة المساعد ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص

تُعتبر قضية التغيرات المُناخية واحدة من أبرز القضايا العالمية الراهنة لما لها من العديد من التهديدات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتطلب التصدي الفعال لهذه القضية تعاوناً وتنسيقاً بين أطراف المجتمع الدولي؛ فلا يمكن لدولة بمفردها مواجهة قضية التغيرات المُناخية كونها قضية عابرة للحدود وتكون تأثيراتها على المستوى العالمي، فضلاً عن ارتباطها بقضية عدالة تقاسم الأعباء والتكاليف لمواجهة الخسائر والأضرار الناتجة عن تأثيرات التغيرات المُناخية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن هنا يُبرز أهمية إلقاء الضوء على وضع قضية التغيرات المُناخية في ضوء نظريات العلاقات الدولية، وهَدفت الدراسة إلى توضيح رؤية النظرية السياسية الخضراء تجاه قضية التغيرات المُناخية، ودراسة آليات أمننة قضية التغيرات المُناخية في ضوء المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها مدرستان رائدتان في نظرية الأمننة في العلاقات الدولية وهما مدرسة كوبنهاجن وباريس للأمن، واعتمدت الدراسة على المنهج المُقارن لتحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المُناخية – النظرية السياسية الخضراء – الأمننة – مدرسة كوبنهاجن للأمن – مدرسة باريس للأمن.

Abstract

The issue of climate changes is considered to be one of the most important current global issues because it causes many threats at various political, economic, social levels. Effectively addressing this issue requires cooperation and coordination among parties of international Society. No country alone can face the issue of climate change as it is a cross-border issue and its effects are at the global level, In addition to its connection to the issue of fair sharing of burdens and costs to confront these losses and damages produced by climate changes between developed and developing Countries, that is why it is necessary to highlight on the position of the issue of climate change in theories of international relations. The study aimed to explain the vision of green political theory towards the issue of climate change, and discus the mechanisms of securitization of this issue using the main principles of two important schools in securitization theory were Copenhagen Security School and Paris Security School. The study also depended on a comparative approach to achieve its aims.

Keywords: Climate Changes - Green Political Theory – Securitization - Copenhagen Security School - Paris Security School.

مقدمة

شهدت مرحلة نهاية الحرب الباردة العديد من التهديدات التي تؤثر على الأمن والاستقرار الدوليين، واتسمت هذه التهديدات بأنها لا تقتصر على النواحي العسكرية فحسب، وهو ما ساهم بدوره في تطوير مدارس تحليل العلاقات الدولية، وتبلور مفهوم الأمن الشامل للدولةComprehensive Security، والذي يتضمن الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتكنولوجية والثقافية وغيرها من العوامل التي ترتبط بأمن واستقرار الدولة، وبالتطرق إلى الأمن البيئي كأحد الأبعاد الرئيسة للأمن القومي للدولة، فقد تزايد الاهتمام بالبيئة والتأكيد على أهمية المحافظة عليها في الآونة الأخيرة.

وانعكس هذا الاهتمام على التنظير في حقل العلاقات الدولية وأدى إلى ظهور نظريات تقوم بالتأكيد على محورية الاهتمام بالبيئة على صعيد التفاعلات الدولية، واتخذت النظرية السياسية الخضراء للبيئة كوحدة للتحليل، هذا بالإضافة إلى شَرعت بعض مقاربات نظرية الأمننة بتغير تصنيف بعض القضايا كونها قضايا أمنية على الرغم من كونها لا تُعتبر قضايا ذات طابع عسكري.

وتُعتبر قضية التغيرات المُناخية واحدة من أهم القضايا التي تؤثر على الأمن البيئي ليس على صعيد الدولة فحسب بل على الصعيد العالمي، وفي هذا السياق تهدف الدراسة إلى توضيح رؤية كل من النظرية السياسية الخضراء تجاه قضية التغيرات المُناخية للوقوف على سُبل التعامل الفعال مع هذه القضية، وإلقاء الضوء على إجراءات أمننة قضية التغيرات المُناخية وفقاً لمدرستي كوبنهاجن وباريس للأمن.

أولاً: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة

تزايد الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية بداية من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية والمُنعقد في ستوكهولم بالسويد خلال الفترة (٥ – ١٦) يونيو عام ١٩٧٢، وهو ما أثر بدوره على تطوير نظريات العلاقات الدولية، والعمل على إدراج البعد البيئي ضمن مجالات تحليلها الرئيسة، ولما كانت قضية التغيرات المُناخية واحدة من أبرز القضايا البيئة التي تؤثر على الأمن البيئي العالمي فيتجلى أهمية توضيح رؤية نظريات العلاقات الدولية التي عنيت بصورة رئيسة على الأبعاد البيئية في العلاقات الدولية متمثلة في كل من النظرية السياسية الخضراء، ونظرية الأمننة في العلاقات الدولية تجاه قضية التغيرات المُناخية، وفي هذا السياق تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس **كيف يُمكن تفسير قضية التغيرات المُناخية في ضوء النظرية السياسية الخضراء ونظرية الأمننة في العلاقات الدولية؟** وينبثق من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

١. ما هي رؤية النظرية السياسية الخضراء لقضية التغيرات المُناخية؟
٢. ما هي رؤية مدرسة كوبنهاجن للأمن تجاه قضية التغيرات المُناخية؟
٣. ما هي رؤية مدرسة باريس للأمن لقضية التغيرات المُناخية؟
٤. ما أوجه الاختلاف بين أمننة قضية التغيرات المُناخية في ضوء مدرسة كوبنهاجن للأمن ومدرسة باريس للأمن؟

ثانياً: أهدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على النحو الاتي:

- توضيح رؤية النظرية السياسية الخضراء لقضية التغيرات المُناخية.
- تناول رؤية مدرسة كوبنهاجن للأمن لقضية التغيرات المُناخية.
- إلقاء الضوء على رؤية مدرسة باريس للأمن لقضية التغيرات المُناخية.
- توضيح الربط بين قضية التغيرات المُناخية العالمية والأمن.

ثالثاً: منهجية الدراسة

تقوم منهجية الدراسة على تناول تفسيرات النظرية السياسية الخضراء، ومدرستي كوبنهاجن وباريس للأمن كأطر تحليلية لقضية التغيرات المُناخية، ويعتمد أسلوب الدراسة على المنهج المقارن بهدف المُقارنة بين رؤية كلِ من النظرية السياسية الخضراء ونظرية الأمننة في العلاقات الدولية لقضية التغيرات المُناخية من ناحية، والمُقارنة بين أمننة قضية التغيرات المُناخية في ضوء المُنطلقات الرئيسية التي تعتمد عليها عملية الأمننة في مدرستي كوبنهاجن وباريس للأمن من ناحية أخرى، وتقوم المقارنة على مؤشرين أساسيين يتمثلا في:

- السياسات الواجب اتباعها على الصعيد الدولي من أجل التصدي الفعال لقضية التغيرات المُناخية.

- الإجراءات التي تتخذها عملية الأمننة لقضية التغيرات المُناخية.

رابعاً: مفاهيم الدراسة

يتبلور الإطار المفاهيمي للدراسة في أبرز التعريفات الواردة بشأن التغيرات المُناخية، وتوضيح المقصود بالنظرية السياسية الخضراء، ومفهوم الأمننة.

١. التغيرات المُناخية

بداية نود أن نشير إلى تعريف "المُناخ" قبل التعرف على المقصود بالتغيرات المُناخية، فتعرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) المُناخ على أنه "قياس متوسط التغير الحادث في كميات بعض المتغيرات منها على سبيل المثل درجة الحرارة ومعدلات هطول الأمطار والرياح، وذلك على مدى فترة زمنية تتراوح من أشهر إلى آلاف أو ملايين السنين".[١]

وتتعدد التعريفات الواردة بشأن التغيرات المُناخية ونذكر منها:

- تُعرف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة (UNFCCC) التغيرات المُناخية في المادة رقم (١) فقرة ٢ من الاتفاقية على أنها تُمثل: "تغيراً في المُناخ يعزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يُفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يُلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة". [٢]

- تُعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التغيرات المُناخية في تقريرها الخامس والصادر عام ٢٠١٤ على أنها: "تغيّر حالة المُناخ يمكن تحديده – على سبيل المثال – باستخدام الاختبارات الإحصائية من خلال التغيرات في المتوسط أو تباين خصائص المُناخ والتي تستمر لفترة طويلة عادة عقود أو أكثر، وقد يكون تغير المُناخ بسبب العمليات الداخلية الطبيعية أو التأثيرات الخارجية مثل تعديلات الدورات الشمسية، والانفجارات البركانية، والتغيرات البشرية المستمرة في تكوين الغلاف الجوي أو في استخدام الأراضي.[٣]

- توضح منظمة الأمم المتحدة (UN) تغير المُناخ على أنه "التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة، وأنماط الطقس، وقد تكون هذه التحولات طبيعية، من خلال التغيرات في الدورة الشمسية على سبيل المثال، ولكن منذ القرن التاسع عشر كانت الأنشطة البشرية هي المحرك الرئيسي لتغير المُناخ، ويرجع ذلك بالأساس إلى حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم، والنفط، والغاز. وينتج عن هذا الحرق انبعاثات غازات الاحتباس الحراري– مثل ثاني أكسيد الكربون و الميثان– التي تعمل مثل الغطاء المحيط حول الأرض، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة. وتوكد منظمة الأمم المتحدة على " أن تغير المُناخ لا يعني فقط ارتفاع درجات الحرارة؛ فارتفاع درجات الحرارة ما إلا بداية العديد العواقب بالنسبة للتغيرات المُناخية، ومنها: الجفاف الشديد،

ندرة المياه، الحرائق الشديدة، وارتفاع مستويات سطح البحر، والفيضانات، وذوبان الجليد القطبي، والعواصف الكارثية، فصلًا عن تدهور التنوع البيولوجي". [٤]

ويتضح إلينا من هذه التعريفات السابقة أن التغيرات المُناخية تكون من خلال التغير الحادث في الغلاف الجوي العالمي، ويكون ذلك عبر فترة زمنية طويلة، وتَحدث هذه التغيرات من خلال مجموعة من العوامل البشرية والأخرى الطبيعية، ولكن تُعتبر الأنشطة البشرية وما ينتج عنها من زيادة في انبعاثات الغازات الدفيئة وما تسببه من ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض بمثابة المُحرك الرئيس لتسارع وتيرة التغيرات المُناخية، فضلاً عن أن هذه التغيرات المُناخية ينتج عنها العديد من الظروف المُناخية القاسية.

٢. **النظرية السياسية الخضراء (Green Political Theory):** نشأت النظرية السياسية الخضراء ببداية السبعينات من القرن العشرين؛ نتيجةً للقلق بشأن الأضرار التي لحقت بالبيئة، والتي تتطلب إعادة هيكلة السياسة العالمية، وتنطوي الفلسفة الرئيسة للنظرية على عدم التركيز على مصالح الأفراد فحسب فلابد من الاهتمام بالبيئة وتعزيز سُبل الحفاظ عليها. [٥]

٣. **الأمننة (Securitization):** يُعرفها قاموس أكسفورد الموجز للسياسة والعلاقات الدولية على أنها "العملية التي يتم من خلالها تعريف القضية على أنها قضية أمنية، والتي تتطلب ضرورة الاستجابة لاعتماد تدابير طارئ استثنائية". [٦]

خامساً: مراجعة الأدبيات السابقة

يتم تقسيم الأدبيات السابقة إلى أربعة أقسام : الأول يتناول الأدبيات التي تناولت نشأة ومقولات النظرية السياسية الخضراء، أما القسم الثاني يتضمن الأدبيات التي قامت بتفسير قضية التغيرات المُناخية في ضوء النظرية السياسية الخضراء، ويأتي القسم الثالث لإلقاء الضوء على الأدبيات التي تناولت نشأة ومقولات مقاربات نظرية الأمننة في العلاقات الدولية، في حين القسم الرابع يوضح الأدبيات التي تناولت أمننة قضية التغيرات المُناخية، ويأتي ترتيب الأدبيات في كل قسم من الأقدم إلى الأحدث.

القسم الأول: الأدبيات التي تناولت نشأة ومقولات النظرية السياسية الخضراء

١. رسالة دكتوراه Robyn Eckersley، والتي تحمل عنوان "Emancipation Write Large: [7] Toward an Ecocentric Green Political Theory" وتَمثل الهدف الرئيسي للرسالة في تحديد الأبعاد الرئيسة للنظرية السياسية الخضراء كإحدى نظريات العلاقات الدولية، هذا بالإضافة إلى التميز بين هذه النظرية وغيرها من المقاربات التي ترتبط بالفكر السياسي البيئي، وتوصلت الرسالة إلى أن النظرية السياسية الخضراء تُعتبر أكثر شمولاً في تناولها للموضوعات البيئية مع التأكيد على أن بقاء واستمرارية النظرية السياسية الخضراء

يكون رهنًا بقدرتها على تقديم بدائل عملية لأسلوب الحياة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، بدلاً من أن تقتصر مقولات وأطروحات النظرية على نقد الممارسات البيئة بدون تقديم ممارسات بديلة.

٢. رسالة دكتوراه John Barry، والتي تحمل عنوان "Green Political theory: nature, virtue and progress"[٨] وجاء الهدف الرئيسي للرسالة في العمل على إعادة بناء القيم الأخلاقية المرتبطة بطبيعة التفاعل البشري مع البيئة، وبلورة أبعاد النظرية السياسية الخضراء وتوصلت الرسالة إلى إن الوضع الراهن للقضايا البيئية يتطلب خلق واعياً بيئياً وسن العديد من التشريعات البيئة التي تقود بنهاية المطاف إلى جعل ثقافتنا على إدراك ووعي بالأزمات البيئية، وتكون هذه الثقافة دافعة في اتجاه الحفاظ على البيئة.

٣. رسالة ماجستير Marco Mazzaro، والتي تحمل عنوان "The Green Political Thought"[٩]، هَدفت الرسالة إلى توضيح تاريخ الحركات البيئية، ومفاهيمها المختلفة، وموضوعاتها الأساسية ونظريتها السياسية، وعلاقتها بالأيديولوجيات السياسية الأخرى، وتأثير الأيديولوجية السياسية الخضراء واقعيًا من خلال تناول ملامح تأثيرها على الأحزاب السياسية الخضراء وغير الخضراء، وتوصلت الرسالة إلى إنه لا يوجد اتفاق حول تاريخ حركة حماية البيئة وأصولها، هذا بالإضافة إلى تنوع المفاهيم التي تناولت الفكر البيئي وأبعاده المختلفة؛ فتنوعت المفاهيم التي ترتبط بسُبل الحفاظ على البيئة ومنها الاستدامة، والتنمية المستدامة، والأخلاق البيئية، وتوصلت الرسالة إلى أنه يُمكن اعتبار حركات حماية البيئة كأيديولوجية سياسية من خلال تجميع المواقف المشتركة والمقاربات المختلفة التي تهدف للحفاظ على البيئة، وإن الأحزاب السياسية الخضراء يُمكن أن تقدم أيديولوجية خضراء تُعبر عن موقف معينة للحفاظ على البيئة، مع التأكيد على أن الأحزاب السياسية غير الخضراء يُمكن أن تقدم أفكاراً بيئيةً ضمن أجندتها الخاصة.

٤. دراسة عادل عنتر، بعنوان "النظرية الخضراء في حقل العلاقات الدولية: ما بين النظرية النقدية والطموح الواقعي" [١٠]، والتي هَدفت إلى توضيح نشأة النظرية السياسية الخضراء في حقل العلاقات الدولية وتوضيح افتراضاتها ومقولاتها العلمية من أجل توضيح مدى ملائمة أفكار هذه النظرية لتفسير الظواهر السياسية الدولية، وتوصلت الدراسة إلى أن جاء التنظير الأخضر بأفكار جديدة مستوحاة من البيئة، ونقد النظريات التقليدية المتحيزة للإنسان، وشهدت بعد ذلك مراحل من التطور، وترتكز مقولات النظرية على محورية التعاون بين الدول والفاعلين من دون الدول لمعالجة المشكلات البيئية، وأهمية تحقيق العدالة البيئية العالمية.

القسم الثاني: الأدبيات التي تناولت قضية التغيرات المُناخية في ضوء تفسيرات النظرية السياسية الخضراء

٥. دراسة Johnathan Symons & Rasmus Karlsson، والتي تحمل عنوان "Green Political Theory in a Climate Change World: Between Innovation and Restraint"[١١]، وهَدفت الدراسة إلى تحديد التأثيرات الناجمة عن إخفاق المجتمع الدولي في مواجهة مخاطر الاحترار العالمي* من منظور النظرية السياسية الخضراء، وتحديد الاستراتيجيات التي من شأنها أن تقوم بتعزيز السياسة الخضراء وتنفيذ الالتزامات المُناخية، وتوصلت الدراسة إلى أن البحث في تطوير التكنولوجيا التي تدعم التخفيف من

انبعاثات الغازات الدفيئة يجب أن يُشكل جزءاً من الممارسات التي تدعم تحقيق الاستدامة ومواجهة التغيرات المُناخية، هذا بالإضافة إلى ضرورة نشر الأخلاق البيئية والتي تهدف للحفاظ على البيئة، فأثبتت قضية التغيرات المُناخية أن الاعتماد على التكنولوجيا وحدها غير كافٍ للتصدي الفعال لهذه القضية.

٦. دراسة Javier Ghahreman، والتي تحمل عنوان "Green Theory in Environmental Policy Making in China" [١٢] فقد هَدفت الدراسة إلى توضيح انعكاسات النظرية السياسية الخضراء على السياسات البيئية وتحديداً في حالة دولة الصين، وخَلصت الدراسة إلى أهمية النظرية السياسية الخضراء كإحدى نظريات العلاقات الدولية في العصر الحالي؛ كونها تؤكد على المسؤولية الجماعية على الصعيد العالمي من أجل الحفاظ على البيئة، وتعزيز الأخلاق البيئية بشأن الممارسات الصناعية على الصعيد العالمي، وأشادت الدراسة بتجربة دولة الصين في التصدي للأزمات البيئية العالمية بفعل القوانين والتشريعات التي أبرمتها ويتم تنفيذها من جانب الحكومة لتعزيز حماية البيئة.

٧. دراسة Fatih Bilal & Tayyar ARI، والتي تحمل عنوان "Climate-Migration: A Security Analysis within the Context of Green Theory" [١٣] وتَمثل الهدف الرئيس للدراسة في مناقشة قضية الهجرة بفعل تأثيرات التغيرات المُناخية باعتبارها قضية عالمية جديدة، وأوضحت الدراسة أن النظريات والممارسات التقليدية للعلاقات الدولية غير فعالة في مناقشة وتحليل الهجرة المُناخية، وفي هذا السياق أكدت الدراسة على محورية النظرية السياسية الخضراء في مناقشة قضايا الأمن العالمي كونها تناقش القضايا المرتبطة بالأمن العالمي من منظور شامل؛ فوفقاً للنظرية السياسية الخضراء لا يُمكن معالجة التأثيرات الناجمة عن الاحترار العالمي أو الهجرة المُناخية دون إنقاذ النظام البيئي والمحافظة عليه، وأكدت الدراسة على أهمية مقاربة النظرية السياسية الخضراء في التصدي لقضية الهجرة المُناخية والتي تتطلب إجراء تغيرات في هيكل السياسية العالمية بحيث يُصبح هناك دوراً للفواعل من دون الدولة من المنظمات الحكومية والمنظمات الغير الحكومية وأصحاب المصلحة لمواجهة قضية التغيرات المُناخية.

القسم الثالث: الأدبيات التي تناولت نشأة ومقولات مقاربات نظرية الأمننة في العلاقات الدولية

٨. دراسة Ole Waver، والتي تحمل عنوان "Aberystwyth, Paris, Copenhagen New 'Schools' in Security Theory and their Origins between Core and Periphery" [١٤] وهَدفت الدراسة إلى توضيح الأبعاد المختلفة للنظرية الأمنية في العلاقات الدولية، وتوصلت الدراسة إلى ينصب اهتمام مدرسة كوبنهاجن في الأمننة إلى فعل الخطاب الخاص بالقضية محل النقاش وتأثيراتها على الصعيد الأمني، أما مدرسة باريس للأمن ركزت على الممارسات والسياسات الحكومية والتأثيرات الواقعية الناجمة على القضايا المراد أمننتها، أما مدرسة أبيريستويث فركزت على أهمية مراعاة خصوصية المجتمعات عند التعامل مع القضايا ذات الطابع الأمني.

٩. دراسة Luiza-Maria Filimon، والتي تحمل عنوان "An Overview of the Copenhagen Schools Approach to Security Studies: Constructing in security through Performative

"power [١٥] وتَمثل الهدف الرئيس للدراسة في توضيح مقولات مدرسة كوبنهاجن للأمن ورؤيتها تجاه الأمننة، وتناولت الدراسة الآليات التي يتم الاعتماد عليها لبناء التهديدات من خلال توضيح حالات تطبيقية، وخَلصت الدراسة إلى أن تمر عملية الأمنية وفقاً لمقاربة مدرسة كوبنهاجن بمجموعة من المراحل يقوم خلالها الفواعل الرئيسية للأمننة بتحويل التهديدات المحتملة إلى تهديدات وشيكة لا بد من مواجهته، وقدمت الدراسة حالة تطبيقية بشأن التعامل مع قضية الإرهاب في ظل الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

١٠. دراسة أمينة قلعي، والتي تحمل عنوان "مدرسة كوبنهاجن: الأمننة ودور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية" [١٦] وهَدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم التحولات في حقل الدراسات الأمنية والمُتمثلة في بروز الدراسات الأمنية النقدية، وركزت الدراسة على مدرسة كوبنهاجن للأمن ورؤيتها للأمننة، وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح الأمننة وفقاً لمدرسة كوبنهاجن يتوقف على الخطاب الذي يتم تقديمه بشأن أمننة القضايا، وطبيعية استجابة الجمهور لهذا الخطاب.

القسم الرابع: الأدبيات التي تناولت أمننة قضية التغيرات المناخية

١١. رسالة ماجستير Hannah Hughes، والتي تحمل عنوان "Climate change and securitization" [١٧] وهَدفت الرسالة إلى توضيح مقاربة مدرسة كوبنهاجن للأمن للقضايا البيئة مع الإشارة إلى قضية التغيرات المُناخية، وإلقاء الضوء على دور المملكة المتحدة في طرح التأثيرات الأمنية لقضية التغيرات المُناخية في مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وخَلصت الرسالة إلى إجراء تعديلات على طرح مدرسة كوبنهاجن للأمن بشأن الفواعل التي تقوم بعملية الأمننة وتم تقسيمهم إلى فواعل يُمكن أن تتحدث بمسمى الأمن، وفواعل يُمكن أن تقوم بالممارسات الناجمة عن الأمن، مع التأكيد على أهمية إشراك الجهات الفاعلة في قضية التغيرات المُناخية عند أمننتها.

١٢. دراسة Shirley V. Scott، والتي تحمل عنوان "The Securitization of Climate Change in World Politics: How close have We come and would full securitization enhance the efficacy of Global Climate Change POLICY?" [١٨]، وانطلقت الدراسة من مقاربة مدرسة كوبنهاجن للأمن بشأن أمننة قضية التغيرات المُناخية، وهدفت إلى توضيح دور مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة في أمننة قضية التغيرات المناخية على صعيد السياسة العالمية ومدى مساهمة هذه الأمننة في التصدي لقضية التغيرات المُناخية، وتوصلت الدراسة إلى عند طرح أمننة قضية التغيرات المناخية في مجلس الأمن يكون هناك تيارًا رافضاً لعملية الأمننة، وأكدت الدراسة على محورية توضيح الانعكاسات السياسية والقانونية الناتجة عن أمننة قضية التغيرات المُناخية لفهم مواقف التيارات الرافضة لأمننة قضية التغيرات المُناخية.

١٣. دراسة Uluç KARAKAŞ & Başar BAYSAL، والتي تحمل عنوان "Climate Change and Security: Different Perceptions, Different Approaches"[١٩] وتَمثل الهدف الرئيسي للدراسة في توضيح المقاربات المختلفة التي يُمكن من خلالها تأطير قضية التغيرات المُناخية كقضية أمنية، وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك جدلاً في الأوساط الأكاديمية والسياسية بشأن أمننة قضية التغيرات المُناخية؛ فالاتجاه الأول داعمًا لأمننه قضية التغيرات المناخية، من مُنطلق التأثيرات الناجمة عن التغيرات المُناخية على أمن الإنسان لما لها من تأثيرات على الأمن الغذائي والمائي والصحي وغيرها، هذا بالإضافة إلى العواقب الأمنية التقليدية المترتبة على تغير المُناخ مصل الصراعات العنيفة والهجرة المزعزعة للاستقرار، أما الاتجاه الأخر رافضًا لأمننة قضية التغيرات المُناخية فيري أنه لا ينبغي أن يتم التعامل مع قضية التغيرات المُناخية كقضية أمنية لما ينتج عن الأمننة العديد من التأثيرات السلبية.

١٤. رسالة ماجستير Georgios Koukos، والتي تحمل عنوان "Securitizing the Environment? A discourse analysis of key United Nations documents on climate change"[20] وهدفت الرسالة إلى توضيح الخطابات التي تقديمها من جانب بعض هيئات ووكالات الأمم المتحدة لقضية التغيرات المُناخية كونها قضية أمنية ومن ثمَّ فحص الآثار السياسية المحتملة التي تنطوي على هذه التعبيرات، وتوصلت الرسالة إلى أن إضفاء الطابع الأمني لقضية التغيرات المُناخية لا يتم دفعه من قِبل الجهات الأمنية فحسب، بل يتم دعمه من جانب المؤسسات المؤثرة في قضية التغيرات المناخية والغير مرتبطة بشكلٍ صريحٍ بالأمن مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المُناخ.

وبناءً على ما سبق يتضح إلينا أن الأدبيات التي تناولت رؤية النظرية السياسية الخضراء تجاه قضية التغيرات المُناخية ركزت على بُعد واحد فقط من التأثيرات الناجمة عن قضية التغيرات المُناخية ولم تتناول السياسات الرئيسة التي تساهم في مواجهة قضية التغيرات المُناخية على الصعيد العالمي بمختلف أبعادها وهو ما تتناوله هذه الدراسة، هذا بالإضافة إلى أن الدراسات التي تناولت قضية التغيرات المُناخية في ضوء نظرية الأمننة نجدها ركزت على مقاربة واحدة فقط للأمننة والتي تتبلور في طرح مدرسة كوبنهاجن، ولكن تتناول الدراسة رؤية كل من مدرستي كوبنهاجن وباريس للأمن تجاه قضية التغيرات المُناخية لتوضيح أوجه الاختلاف في مقاربة كل منهما لأمننة قضية التغيرات المُناخية، وتوضيح التأثيرات الناجمة عن الأمننة، هذا بالإضافة إلى الأدبيات السابقة في تناولها لتفسير قضية التغيرات المُناخية نجد أحدها ركز على النظرية السياسية الخضراء، والبعض الأخر ركز على تناول القضية في ضوء نظرية الأمننة بصورة مستقلة، في حين أن هذه الدراسة تتناول كلا النظريتين للوقوف على السياسات الواجب اتباعها على الصعيد الدولي من أجل التصدي الفعال لقضية التغيرات المُناخية في ضوء تفسيرات كل منهما.

سادساً: تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى محورين أساسين يتناول **المحور الأول:** النظرية السياسية الخضراء وقضية التغيرات المُناخية ويتضمن **المحور الثاني:** نظرية الأمننة في العلاقات الدولية وقضية التغيرات المُناخية والذي ينقسم إلى قسمين يتناول الأول رؤية مدرسة كوبنهاجن للأمن لقضية التغيرات المُناخية، ويلقي القسم الثاني بالضوء على رؤية مدرسة باريس للأمن تجاه قضية التغيرات المُناخية.

المحور الأول: النظرية السياسية الخضراء وقضية التغيرات المُناخية

يتطلب توضيح رؤية النظرية السياسية الخضراء (Green Political Theory) تجاه قضية التغيرات المُناخية الوقوف بداية عند سياق نشأة النظرية، وكذلك المبادئ الرئيسة التي تقوم عليها النظرية.

أولاً: نشأة النظرية السياسية الخضراء

كانت الستينات من القرن العشرين بمثابة بداية قلق عام وواسع النطاق بشأن التدهور البيئي في البلدان المتقدمة في الغرب، وترتبط ولادة الحركة البيئية الحديثة بنشر كتاب راشيل كارسون Rachel Carson الأكثر مبيعاً والذي يحمل عنوان "Silent Spring" عام ١٩٦٢، والذي تناول تأثيرات مبيدات الآفات على البيئة، والعديد من الموضوعات المرتبطة بالبيئة وسلامتها،[٢١] ويُعتبر الإرث الأكثر أهمية الذي خلفه هذا الكتاب تمثل في خلق الوعي العام بالتأثيرات البشرية تجاه البيئة، وبأن التقدم التكنولوجي في بعض الأحيان يتعارض مع سلامة البيئة.[٢٢]

وكان لكتاب جاريت هاردين "التراجيديا العامة The Tragedy of the Commons" والصادر عام ١٩٦٨ دوراً هاماً في إبراز المخاطر الناجمة عن الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، وأن حرية الموارد العامة سوف تجلب الخراب للجميع، [٢٣] فتنطلق أطروحة جاريت هاردين من نمط مثالي لموارد القرية العامة، حيث لرعاة القرية الحق في رعي أبقارهم، لكن الأرض لا يمكن أن تقدم الكلأ سوى لعدد ثابت من الأبقار، غير أن لكل راع حافزاً لكي يرعي أبقاره بقدر أكبر من حصته في الأرض، وفي هذه الحالة يحصل الراعي على دخل البقرة الإضافية، بينما يتشارك الجميع في الأضرار، وأوضح هاردين أنه لا يوجد حل تقني لهذه المشكلة ولكن الأمر يرتبط بطبيعة السلطة على الأرض التي تسمح للجميع باستغلال البيئة، وفي الحوافز أمام الرعاة وتقودهم إلى الاستخدام الزائد عن الحد المُتاح من الموارد.[٢٤]

وكانت الستينات وأوائل السبعينات أيضاً فترة مراجعة للنظرية الاشتراكية التي قادها صعود اليسار الجديد، وقامت المقالات التي تم تجميعها في كتاب Jurgen Habermas والذي يحمل عنوان "Toward a Rational Society" والصادر عام ١٩٧١ بدورٍ مؤثرٍ في تتبع العديد من مشكلات المجتمع الصناعي، وتَوسع أجندة اليسار الجديد لتشمل مسائل نمط الحياة والتكنولوجيا واستغلال الطبيعة.[٢٥]

ويُنظر كذلك إلى يوم الأرض (٢٢ إبريل ١٩٧٠) في الولايات المتحدة الأمريكية على أنه مَعلم رئيسي للاهتمام البيئي الشعبي بالبيئة في الغرب، وصولاً إلى الاعتراف رسمياً بأزمة البيئة باعتبارها مسألة محلية وعالمية، وتدشين يوم الأرض العالمي بداية من عام ١٩٧٠، ليكون يوم(٢٢ إبريل) من كل عام، وما لاحقه من وضع مجموعة من القوانين البيئية الجديدة، وجاء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية والمُنعقد في ستوكهولم بالسويد خلال الفترة (٥ – ١٦) يونيو عام ١٩٧٢ لتعزيز الاعتراف الدولي بشأن المشكلات البيئية.[٢٦]

أوضح Andrew Dobson والذي يعتبر رائداً من رواد النظرية السياسية الخضراء في العلاقات الدولية العوامل الرئيسة التي ساهمت في تبلور النظرية السياسية الخضراء بصورتها المعاصرة في كتابه الذي يحمل عنوان "Green Political Thought" والصادر عام ١٩٩٠ وتتمثل هذه العوامل في:

١- التحذيرات التي قدمها علماء البيئة بشأن العواقب الوخيمة التي سوف تنجم عن التحديات البيئية.
٢- تعزيز النقاش حول العالمية والتغيير الاجتماعي الناجم عن التدهور البيئي، فهذه التأثيرات البيئية لم تكن موجه لشخص بعينه، أو مجتمع ولكن تؤثر على الجميع بغض النظر عن اللون والجنس والمعتقد، وبالتالي يجب أن يكون لدينا مصلحة مشتركة والاتحاد معاً لمواجهة هذا التهديد البيئي المشترك.
٣- الاهتمام بدراسة وتتبع تاريخ البيئة لمعرفة مدى التغير الحادث في البيئة، وتَعددت التيارات حول تاريخ البيئة، ولكن الكثير منها يؤكد على أن الفترة السابقة للثورة الصناعية كانت بمثابة العصر الذهبي للبيئة.
٤- الحاجة إلى نظرية سياسية تتجاوز الاختلافات والتباينات بين الرأسمالية والشيوعية والعمل على تكوين أيديولوجية خضراء توحد الرأسماليين والشيوعين معاً من أجل مواجهة التهديدات البيئة.[٢٧]

وتعتبر النظرية السياسية الخضراء واحدة من أحدث نظريات العلاقات الدولية؛ وينبع ذلك من أن طبيعة الاهتمام بالقضايا البيئية التي تدور حولها النظرية لم تكن محل اهتماماً من جانب عدد كبير من المنظرين السياسيين، وشهدت فترة أوائل التسعينات بداية تطور الاهتمام بالسياسية العالمية، وكيف يمكن أن الحركات السياسية الخضراء، والاستجابات للتحديات الإيكولوجية العالمية في إعادة بناء السياسية العالمية.[٢٨] وقد أحدثت النظرية السياسية الخضراء تطوراً هاماً في مجال تحليل العلاقات الدولية؛ فقد حولت الاهتمام الكلاسيكي لميدان العلاقات الدولية والذي ارتبط كثيراً بقضايا الحرب والسلام وحتى التعاون بين الدول نحو الاهتمام بالقضايا البيئية كالتغير المُناخي وطبقة الأوزان والتصحر وغيرها من القضايا البيئية. [٢٩]

وبناءً على ما سبق يبدو لنا جلياً أن نشأة النظرية السياسية الخضراء كأحد نظريات العلاقات الدولية، جاءت نتيجة العديد من الإسهامات العلمية التي كانت تخلق واعياً بالقضايا البيئة، وتُلقي بالضوء على التأثيرات والأضرار التي لحقت بالبيئة في الآونة الأخيرة، وهو ما ساهم بدوره في خلق نقاشاً حول مدى تأثير الثورة الصناعية على

البيئة، هذا بالإضافة إلى الأحداث الدولية والمؤتمرات العالمية التي عنيت بالقضايا البيئية، وهو ما انعكس بدوره على التنظير في حقل العلاقات الدولية، ومن ثمَّ بزوغ النظرية السياسية الخضراء بمبادئها المختلفة.

ثانياً: المبادئ الرئيسة التي ترتكز عليها النظرية السياسية الخضراء

تقوم النظرية السياسية الخضراء في العلاقات الدولية على جملة من المبادئ التي تعكس رؤيتها تجاه القضايا البيئة، وطبيعة الممارسات الفردية والجماعية، والسياسات المحلية والدولية تجاه البيئة، وتتمثل هذه المبادئ في:

١- **الاستدامة:** تؤكد النظرية السياسية الخضراء على أن الأعمال البشرية يجب ان تسترشد بمبدأ الاستدامة البيئية والحفاظ على قدرة الطبيعة لدعم الحياة البشرية، وهو ما يعني حتماً وجود قيود على الاستغلال المادي البشري للبيئة.[٣٠]

٢- **الأخلاق البيئية:** تدعم النظرية السياسية الخضراء الفكر الأخلاقي تجاه البيئة والموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية والكائنات الغير بشرية.[٣١]

٣- **مركزية البيئة:** تُعتبر البيئة في الفكر الأخضر هي المركز؛ بحيث تُصبح التفاعلات بين البشر والبيئة تبادلية وتكاملية، وبالتالي يتم مراعاة مصالح جميع الكائنات والمخلوقات، بحيث لا يتم حكر المصالح على البشر وحدهم، وإعطائهم كافة الصلاحيات ليفعلوا ما يريدون لتحقيق مصالحهم الخاصة، وحتي إن كان يؤثر ذلك على البيئة، وبذلك يصبح البشر ليسوا أحراراً في السيطرة على البيئة. [٣٢]

٤- **وضع حدود للنمو وما بعد التنمية:** تؤمن النظرية السياسية الخضراء بوضع حدود للنمو الاقتصادي، والنمو السكاني في المجتمعات البشرية، [٣٣] وتُستمد هذه الفكرة من كتاب حدود النمو "The limits of growth" للمؤلف "Donella Meeadows" وآخرون والصادر عام ١٩٧٢، والذين أوضحوا أن النمو الاقتصادي المتسارع والزيادة السكانية يؤديان إلى سلسلة من الأزمات نتيجة الإفراط في استخدام المواد الخام بهدف التصنيع، وزيادة الطلب على المنتجات الغذائية والموارد الطبيعية مع زيادة عدد السكان، فضلاً عن زيادة تلوث البيئة مع زيادة النفايات الناتجة عن الزيادة في التصنيع، [٣٤] ويقوم الاقتصاد الأخضر** بتحقيق التنمية من خلال الحفاظ على الموارد والبيئة ومن ثمَّ تحقيق التنمية المستدامة. [٣٥]

٥- **رفض سيطرة الدول فحسب على معالجة المسائل المُرتبطة بالبيئة:** ترى النظرية السياسية الخضراء أن الدول لا يمكن التعامل بمفردها بفعالية بالتصدي للقضايا البيئة، وبالتالي تنادي النظرية السياسية الخضراء بالإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة السياسة العالمية وتعزيز دور المنظمات العالمية والإقليمية، وكذلك منظمات المجتمع المدني العالمي والمحلي للمشاركة في التصدي للمشكلات والقضايا البيئة المختلفة[٣٦] فتدعم النظرية السياسية الخضراء دور الفاعلين من دون الدولة في التصدي للقضايا البيئية.

ثالثاً: رؤية النظرية السياسية الخضراء لقضية التغيرات المُناخية

تفسر النظرية السياسية الخضراء تفاقم التغيرات المُناخية في الآونة الأخيرة يعود إلى تغليب المصالح البشرية قصيرة الأجل على المصالح البيئية طويلة الأجل؛ نتيجة الأفراط في الاستخدام البشري للوقود الأحفوري وما ينتج عنه من زيادة في انبعاثات الغازات الدفيئة ***وما يترتب على ذلك من حدوث الاحتباس الحراري، فمن منظور النظرية الخضراء لا يوجد حل تقني سهل وسريع لمواجهة التغيرات المُناخية، ولكن الأمر يتطلب تغير طويل الأجل في القيم والسلوك الإنساني، وهو ما يساهم بدوره في تطوير الممارسات البيئية على صعيد السياسية العالمية. [٣٧]

تنتقد النظرية السياسية الخضراء سيطرة الدول وحدها على التعامل مع قضايا العلاقات الدولية، فترى النظرية أنه يمكن مشاركة المدن، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الخضراء للتعاطي مع قضية التغيرات المُناخية وهو ما يساهم بدوره في التصدي بفعالية مع تأثيرات التغيرات المُناخية، ويسمح بتكوين منظور بيئي أوسع يعكس الاهتمامات البشرية المشتركة تجاه البيئة. [٣٨]

وبالنسبة لمنظري النظرية السياسية الخضراء فإن الظلم البيئي**** الناتج عن التغيرات المُناخية والذي يتمثل في تفاوت درجات التعرض للأضرار الناجمة عن التغيرات المُناخية على مختلف الأصعدة يعتبر نموذجاً واضحاً للظلم البيئي بشكل عام، حيث تنتج المجتمعات الفقيرة (خاصة في الجنوب) نسبة منخفضة من نسبة انبعاثات الكربون للفرد مقارنة بالفئات الأثرياء والمستهلكين في الشمال، إلا أن من المتوقع أن هؤلاء الأفراد في المجتمعات الفقيرة سوف يعانون أكثر من غيرهم من الاحتباس الحراري، وسيكونون أقل قدرة على تحمل تكاليف المرتبطة بتأمينهم، وحمايتهم من الأضرار المرتبطة بالمُناخ. وتؤمن النظرية السياسية الخضراء بالعدالة المُناخية***** التي يتمتع خلالها جميع الأفراد بغض النظر عن الجنسية، أو الطبقة الاجتماعية بحق التمتع بصورة متساوية من موارد الطاقة، وغيرها من الموارد الطبيعية، شريطة أن يظل الاستخدام الكلي لموارد الطبيعية ضمن القدرة الاستيعابية البيئية للغلاف الجوي، وبالتأكيد لا يمكن تحقيق هذه العدالة من خلال آليات السوق وحدها، أو استراتيجية دولة واحدة، ولكن يحتاج الأمر تنظيماً بيئياً واسع النطاق، إلى جانب تقديم التمويل المُناخي****** من جانب الدول المتقدمة إلى جانب الدول النامية لضمان تنفيذ سياسات التخفيف المناخي*******، وكذلك التكيف مع التغيرات المناخية******** بهدف تلبية الاحتياجات، وتحقيق الجودة البيئية.[٣٩]

ومن هنا يتضح إلينا أن المبادئ الرئيسة التي تقوم عليها النظرية السياسية الخضراء جعلت من البيئة كوحدة للتحليل، ومن ثمَّ جعلت جميع السلوكيات والممارسات تدور في فلك البيئة وسُبل الحفاظ عليها، فنجدها تؤكد على العلاقة التكاملية بين البشر والبيئة، وجعلتها علاقة شراكة وليست علاقة استغلال مُدمر من جانب البشر للبيئة، فضلاً عن ذلك نجد النظرية السياسية الخضراء قد عنيت بكل ما يرتبط بالبيئة والتفاعل مع القضايا البيئية على أكثر من مستوى بداية من تنظيم سلوك الأفراد، مروراً بالسياسات العامة التي تتبعها الدولة والتي يتعين أن تكون داعمة لوضع حدود للنمو السكاني وحدود لاستهلاك الموارد الطبيعة، حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة وتحقيق

التنمية المستدامة، هذا فضلاً عن رفض مُنطلق قيام الدولة بمفردها بالتصدي للقضايا البيئة، والتأكيد على إجراء إصلاح في هيكل السياسة العالمية يُعزي إلى التأكيد على أهمية دور الفاعلين من دون الدولة في مساندة دور الدولة للتصدي للقضايا البيئة المختلفة.

ويتضح إلينا أيضاً أن النظرية السياسية الخضراء تُعتبر من أكثر الداعمين لتعزيز المفاوضات المرتبطة بالتغيرات المُناخية بحيث تشمل ممثلين رسمين للدول، وكذلك ممثلين غير رسمين ممثلين عن المنظمات الدولية غير الحكومية، أو منظمات المجتمع المدني تأكيداً على النهج التشاركي في التصدي لقضية التغيرات المُناخية، وكذلك التأكيد على العدالة المُناخية وتحمل الأعباء والتكاليف بين دول الشمال والجنوب.

المحور الثاني: نظرية الأمننة في العلاقات الدولية وقضية التغيرات المُناخية

يعود تطور الدراسات الأمنية في حقل العلاقات الدولية إلى فترة نهاية الحرب الباردة، ويرجع ذلك إلى التغيرات الهامة التي شهدت هذه الفترة من حيث التغير الجذري والهيكلي في المفاهيم المرتبطة بالأمن على الصعيدين النظري والتطبيقي[٤٠]، وهو ما ساهم بدوره أن يُوصف عقد الثمانينات بمرحلة نهضة الدراسات الأمنية، وتجدد النقاش الدولي واتسع ليشمل قضايا أوسع وأعمق تُبرز قصور المقاربات الأمنية من جانب المنظور الواقعي وعدم قدرتها للتفسير طبيعة المسائل الأمنية وتحديد مصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة[٤١]

ونتناول في هذا المحور قضية التغيرات المُناخية في ضوء تفسيرات مدرستين رائدتين عنيتا بالأمننة Securitization في حقل العلاقات الدولية وهما: مدرسة كوبنهاجن للأمن Copenhagen Security School) ومدرسة باريس للأمن Paris Security School للأمن وذلك من أجل توضيح إلى أي مدى يمكنن أمننة قضية التغيرات المُناخية، وما طبيعة السياسات والإجراءات التي يتم اتباعها نتيجةً لعملية الأمننة؟

أولاً: مدرسة كوبنهاجن للأمن وقضية التغيرات المُناخية

يتطلب الفهم الدقيق لرؤية مدرسة كوبنهاجن تجاه قضية التغيرات المُناخية الوقوف في البداية على السياق الخاص بنشأة مدرسة كوبنهاجن للأمن، وتوضيح المنطلقات الفكرية الرئيسة لمنظري مدرسة كوبنهاجن للأمن.

١ – نشأة مدرسة كوبنهاجن للأمن.

تم تأسيس مركز أبحاث السلام والصراع في كوبنهاجن في عام ١٩٨٤، والذي أُعيد تسميته لاحقاً بمعهد كوبنهاجن لأبحاث السلام Copenhagen Peace Research Institute (COPRI) والذي تم تأسيسه بواسطة البرلمان الدنماركي بهدف تعزيز البحوث متعددة التخصصات حول السلام والأمن، وتم دمج معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام مع المعهد الدنماركي للدراسات الدولية في عام ٢٠٠٣، وتشكيل ما يُسمي بالمقر الرئيسي لمدرسة كوبنهاجن.[٤٢]

والجدير بالذكر أن هناك مجموعة من المنظرين الذين ساهمت أفكارهم وأطروحاتهم في بلورة أفكار مدرسة كوبنهاجن للأمن كمدرسة تهتم بدراسة ظاهرة الأمننة في مجال العلاقات الدولية، ويأتي على رأس هؤلاء المنظرين: باري بوزان Barry Buzan، أولي ويفر Ole Waever و جاب دي وايلد Jaap de Wilde. وجاءت مدرسة كوبنهاجن للأمن بصفة خاصة والمدارس الأمنية بصفة عامة كرد فعل على عدم كفاية نظريات الأمن التقليدية في تفسير العالم في مرحلة نهاية الحرب الباردة، فجاءت مدرسة كوبنهاجن لتعميق وتوسيع الأجندة الأمنية، وتقديم إطاراً جديداً في الدراسات الأمنية.[٤٣]

٢ – المرتكزات الأساسية لمدرسة كوبنهاجن للأمن

تنطوي مدرسة كوبنهاجن على مجموعة من المرتكزات التي تعكس رؤيتها كإحدى نظريات الأمننة في العلاقات الدولية والتي تدور في فلك ثلاثة نقاط رئيسة تتمثل في: تحديد القطاعات الأمنية، توضيح مستويات التحليل وفقاً لمنظري المدرسة، فضلاً عن تناول المراحل التي تأخذها عملية الأمننة، وذلك على النحو الآتي:-

أ – **القطاعات الأمنية وفقاً لمدرسة كوبنهاجن:** أوضح منظري المدرسة إن التفكير في الأمن من حيث القطاعات قد نشأ خلال العقود اللاحقة من الحرب الباردة؛ فأوضح باري بوزان (Barry Buzan) في مؤلفه "الناس، الدول، والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" **People, State and Fear: The National Security Problem in International Relations** والصادر عام ١٩٨٣ وتبنى بوزان مفهوم الأمن ببعده الواسع فأمن الدولة لا يقتصر فقط على الأمن العسكري فحسب بل يتضمن جوانب أخرى ومنها: الأمن السياسي، والأمن البيئي، و وأمن الطاقة، والأمن الاجتماعي والاقتصادي، وغيرها من العوامل التي تؤثر على الأمن والاستقرار سواء كان ذلك على صعيد الدولة فحسب، أو على الصعيد الإقليمي، أو حتى الدولي،[٤٤] وتم الشروع في توسيع الأجندة الأمنية لتشمل مجموعة من القطاعات الرئيسة على النحو التالي:

- **الأمن العسكري:** ويتعلق بالتفاعل على مستويين القدرات الدفاعية والهجومية المسلحة للدول وتصورات الدول لنوايا بعضها.
- **الأمن السياسي:** ويتعلق بالاستقرار التنظيمي للدول، وأنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تمنحها الشرعية.
- **الأمن الاقتصادي:** ويعني الوصول إلى الموارد، وتوفير التمويل، والأسواق اللازمة للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاهية.
- **الأمن المجتمعي:** ويقوم على أساس الحفاظ على الهوية الدينية والوطنية والعادات، وكذلك استدامة اللغة والثقافة.
- **الأمن البيئي:** ويتبلور في الحفاظ على المحيط الحيوي المحلي والعالمي، وهو نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع الأنشطة البشرية الأخرى، وتحقيق التنمية المستدامة.[٤٥]

والجدير بالذكر أن هذه القطاعات الخمس المرتبطة بالأمن لا تكون بمَعزل عن بعضها، ولكن في ترابط وتماسك يساهم بدوره في تكوين شبكة قوية من الترابطات بين مكونات الأجندة الأمنية.

ب- مستويات التحليل للدراسات الأمنية وفقاً لمدرسة كوبنهاجن: تم تقسيم مستويات التحليل إلى ٥ مستويات رئيسة على النحو التالي:

- **مستوى النظام الدولي:** ويقوم هذا المستوى على أساس تحليل التفاعلات بين أكبر تكتلات الوحدات المتفاعلة، ولا يوجد مستوى اعلى من هذا المستوى، حيث أنه يشمل الكوكب بأكمله.
- **مستوى النظم الفرعية الدولية:** ويعني مجموعة الوحدات داخل النظام الدولي، ويمكن تميز هذه الوحدات بمجموعة من الخصائص المميزة، والاعتماد المتبادل، وقد تكون هذه النظم الفرعية متماسكة إقليمياً وبالتالي تكون نظم إقليمية.
- **مستوى الوحدات:** أي الجهات الفاعلة المكونة من مجموعات فرعية مختلفة، ومنظمات، ومجتمعات، والعديد من الأفراد، وتكون لها مكانة على المستويات العليا مثل الدول والشركات عبر الوطنية.
- **مستوى الوحدات الفرعية:** وتعني المجموعات المنظمة من الأفراد داخل الوحدات ويكونوا قادرون أو يحاولون التأثير على سلوك الوحدة مثل (اللوبي).
- **مستوى الأفراد:** ويعتبر المحصلة النهائية لمعظم التحليلات في العلوم الاجتماعية.[٤٦]

وأوضح المنظرون الرئيسون للمدرسة أن هذه المستويات تعتبر مصادر للتفسير، ولا يمكن اعتبارها نظريات بحد ذاتها، وإنه إذا كان النقاش حول مستويات التحليل في العلاقات الدولية ارتبط ارتباطا وثيقاً بالمدرسة الواقعية الجديدة، والتي قد تميل إلى تقليل مركزية الدولة[٤٧] فقد أقر باري بوزان Barry Buzan بأهمية مستوى النظام الدولي في التحليل الأمني الشامل إلى جانب المستويات الأخرى، مع التأكيد على أن الوحدة المرجعية للأمن تشهد اختلافاً وذلك وفقاً للقطاع الأمني الذي يتم تناوله بالتحليل، وبالتالي يمكن أن تكون الدولة والفرد هما الوحدة المرجعية للأمن المجتمعي، وقد يختلف الأمر إذا انتقلنا للأمن العسكري أو البيئي، وهكذا.[٤٨] هذا بالإضافة إلى تطوير مصطلح المركب الأمني الإقليمي Regional Security Complex للدلالة على مجموعة الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن بحثها ودراستها واقعياً بِمعزل عن بعضها البعض.[٤٩]

ج- الأمننة وفقاً لمدرسة كوبنهاجن

يتطلب التّعرف على عملية الأمننة وفقاً لمدرسة كوبنهاجن الوقف بداية على رؤية هذه المدرسة لمفهوم الأمن، ومن ثم تتبع المراحل التي تأخذها الأمننة وذلك بالرجوع إلى الكتابات الرئيسة لرواد مدرسة كوبنهاجن على النحو كما جاء في كتاب **Security: A New Framework for Analysis** والذي شاركه في إعداد كل من Barry Buzan، Ole Waever، وJaap de Wilde والذي جاء فيه الآتي:

- إن للأمن الدولي أجندة متميزة عن الأمن على الصعيد المحلي؛ فالأمن الدولي يرتبط "بالبقاء" فعندما تكون هناك مشكلة ما يتم تقديمها على أنها تمثل تهديداً ووجوديا Existential Threat لكائن مرجعي محدد يتأثر بهذا التهديد(قديماً كان الكائن المرجعي يقتصر على الدولة فحسب، ولكن حالياً يمكن أن الدولة أو الحكومة، أو الإقليم أو المجتمع، وغيرها) فتصبح تهديداً أمنياً دولياً، وهذه التهديدات الأمنية تتطلب تدابير استثنائية للتعامل معها، حيث إن الاحتجاج بالأمن مفتاح إضفاء الشرعية على استخدام القوة، وفتح الطريق أمام الدولة للتعبئة وأخذ صلاحيات خاصة للتعامل مع هذا التهديد، فتقليدياً كان التذرع بالأمن يعطي لممثلي الدول الحق في استخدام أياً من والوسائل الضرورية لمنع تطور وتفاقم التهديد.

- وفيما يتعلق بطبيعة التهديد الوجودي فإنه لا يأخذ صورة واحدة محددة عالمياً ولكنه يختلف وفقاً لطبيعة القطاع الأمني الذي ينتمى هذا التهديد إليه، فعلي الصعيد العسكري عادة ما يكون التهديد الوجودي يؤثر على الدولة، وعلى الصعيد السياسي تقليديا أرتبط التهديد الوجودي التعرض لتهديد يرتبط بالسيادة أو التشكيك في الاعتراف وشرعية السلطة الحاكمة، أما على الصعيد الاقتصادي فيرتبط التهديد الوجودي بالإفلاس الوطني وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان مع التأكيد أنه لا يمكن النظر إلى أداء الاقتصاد الوطني بشكل أفضل أو أسوا على أنه تهديد وجودي، وعلى الصعيد الاجتماعي يرتبط التهديد الوجودي في التأثيرات الواردة على الهوية الوطنية، أما على الصعيد البيئي فإن التهديد الوجودي يرتبط بكل ما يؤثر على سلامة الكائنات الحية والتنوع البيولوجي، والتأثير على مناخ كوكب الأرض.

- ويقصد بالأمننة **(Securitization)** في ظل مدرسة كوبنهاجن "تحويل تصنيف القضايا من كونها قضايا سياسة عادية إلى قضايا أمنية" عبر تقديم خطاب Speech Act يصور القضية كتهديد وجودي يتطلب اتخاذ تدابير طارئة، وتبرر الأعمال الخارجة عن الحدود الطبيعية للإجراءات السياسية، مع التأكيد على انه نظرياً يُمكن أمننة أي قضية ولكن الأمر يختلف من دولة لأخرى، فقد تكون قضية أمنية في دولة ما وغير أمنية في دولة أخرى.
- تتم عملية الأمننة من خلال وجود قضية معينة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية يُرغب في أمننتها، ويقوم فواعل الأمننة Securitization Actors ويكونوا في أغلب الأحيان (القادة السياسيون، الحكومات، والأجهزة البيروقراطية Bureaucracies ، جماعات الضغط والمصالح) بتقديم خطاب مفاده أنه هذه القضية تمثل تهديداً وجودياً، ويأتي بعد ذلك طبيعة تعاطي الجمهور مع الخطاب الذي تم تقديمه بشأن القضية التي يرغب في أمننتها ووصفها بالتهديد الوجودي[٥٠] ،وهو ما يوضحه شكل (A).

شكل(A): مراحل عملية الأمننة وفقاً لمدرسة كوبنهاجن

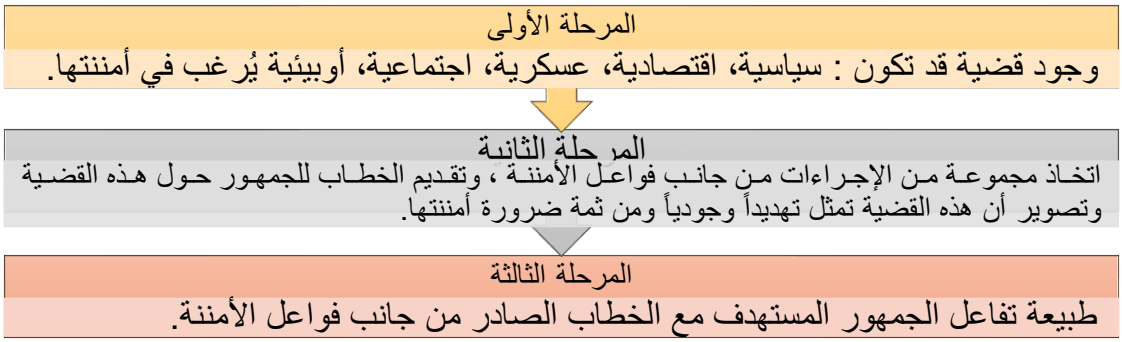

من إعداد الباحث يوضح المراحل الرئيسة لعملية الأمننة وفقاً لمدرسة كوبنهاجن

والجدير بالذكر أنه من المشاكل الرئيسة المرتبطة بعملية الأمننة وفقاً لمدرسة كوبنهاجن تأتي في المرحلة الثالثة، والمتمثلة في الافتقار إلى السيطرة ودرجة التحكم التي يتمتع بها القائمون بعملية الأمننة بخصوص التنبؤ بطبيعة استجابة وتلقي الجمهور للخطاب وتفاعله مع التهديد، وتختلف درجة التعاطي مع التهديد، فقد يتم النظر إليه باعتباره أنه أمراً غير سياسي، أي إنه يمكن معالجته على صعيد المجتمع من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والاستجابات، أو قد يتم التعامل مع هذا التهديد على إنه تهديداً سياسياً ومن ثمَّ يتطلب تفاعلاً من جانب الحكومات، ويتم مناقشة التهديد بشكل علني، في حين الخيار الثالث يتم التعامل مع التهديد على أنه تهديداً أمنياً وبالتالي يتم اتخاذ مجموعة من التدابير الاستثنائية مثل التدابير العسكرية الطارئة، فالتذرع بالأمن هو المفتاح لإضفاء الشرعية على استخدام القوة، وفتح الطريق إمام الدولة لتعبئة الموارد واتخاذ إجراءات استثنائية من أجل التعامل مع هذه التهديدات الأمنية القائمة،[٥١] وهو ما يوضحه شكل (B).

شكل (B): طبيعة استجابة الجمهور تجاه الخطاب الخاص بالتهديد وفقاً لمدرسة كوبنهاجن

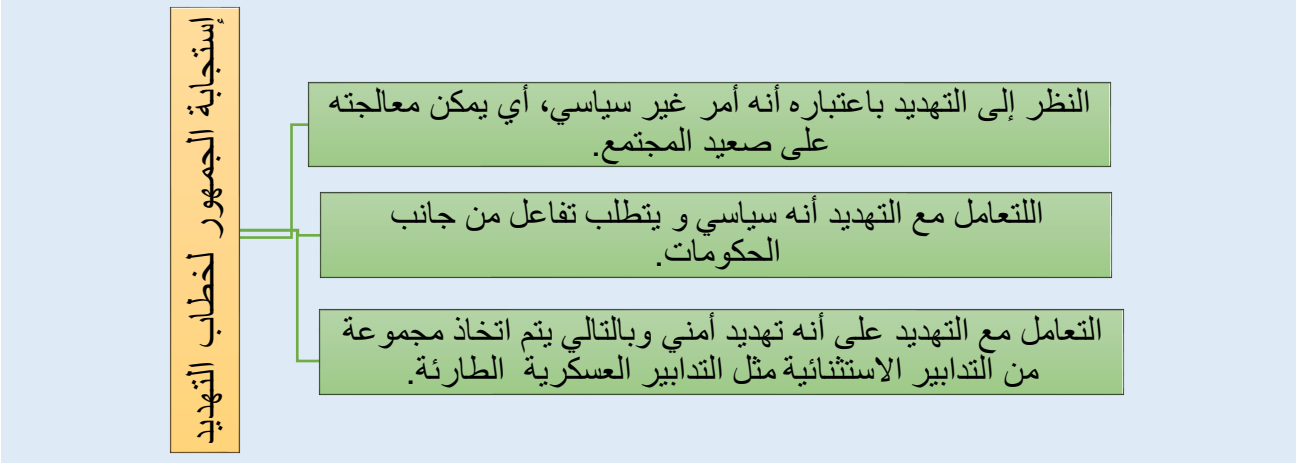

من إعداد الباحث يوضح طبيعة استجابة الجمهور تجاه الخطاب الخاص بالتهديد وفقاً لمدرسة كوبنهاجن

وترى مدرسة كوبنهاجن أن أمننة قضية معينة يمثل إخفاقاً في الاستجابة السياسية بفعالية تجاه هذه القضية، وقد أدى هذا الإخفاق إلى أمننة القضية وأن ترتقي من المستوى السياسي إلى المستوى الأمني ومن ثمَّ اتخاذ المزيد

من الإجراءات الاستثنائية للتعاطي مع هذه التهديدات،[٥٢] ويؤدي ذلك إلى تقليص الحريات ويعيق القواعد الديمقراطية، ودعا أولي ويفر Ole Waever إلى استراتيجية معاكسة تتبلور في نزع الأمننة Desecuritization بحيث تعود القضايا التي تم أمننتها إلى قضايا سياسة عادية وأن ذلك سوف يكون ذلك أكثر فعالية في التعامل مع هذه القضايا.[٥٣]

٣. رؤية مدرسة كوبنهاجن للأمن لقضية التغيرات المُناخية

يُعتبر القطاع البيئي وفقاً لمدرسة كوبنهاجن معقداً نوعاً ما؛ لأنه يتميز بوجود أجندتين متداخلتين علمية والأخرى سياسية، وتتعدد الجهات الفاعلة في قضية التغيرات المُناخية من الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، فضلاً عن دور الشركات متعددة الجنسيات، وجماعات الضغط.[٥٤]

ووفقاً لطرح مدرسة كوبنهاجن للأمن نجد أنه يُمكن أمننة قضية التغيرات المُناخية كونها تُمثل تهديداً على استقرار مناخ كوكب الأرض، وتهديد بقاء الكوكب بأكمله،[٥٥]، ويُمكن اعتبار فواعل الأمننة في قضية التغيرات المُناخية الذين يقومون بتقديم خطاب الأمننة ومحاولة الإقناع بأن تغير المناخ يُمثل تهديداً وجودياً يتمثلون في: الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ (UNFCCC)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ويُصبح المجتمع الدولي من الدول وممثليهم من الحكومات الجمهور الذي يتلقى خطاب الأمننة من جانب فواعل الأمننة بقضية التغيرات المُناخية.[٥٦]

وعند النظر إلى وضع أمننة قضية التغيرات المُناخية على أرض الواقع نجد أن هناك فريقاً من الدول الصناعية من بينها ألمانيا والمملكة المتحدة منذ بداية تبلور النظام المناخي العالمي خلال الفترة ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٢، تم وصف تغير المناخ باعتباره تهديداً وجودياً وهو ما ساهم بدوره اتخاذ مجموعة من التحركات الأمنية من جانب ألمانيا التي خفضت ٢٥٪ من انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٠٠. في حين عند عودة الخطاب الذي يؤكد على قضية التغيرات المُناخية تمثل تهديداً وجودياً خلال الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩ نجد هناك مجموعة من الدول ترفض أمننه قضية التغيرات المُناخية، وما يتبعه من اتخاذ إجراءات استثنائية، والتأكيد على اتباع السياسات العادية في عملية المفاوضات التي تدور في فلك الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ (UNFCCC)، ففي خلال هذه الفترة نجد أن الدول النامية تعارض مناقشة قضية تغير المناخ بمجلس الأمن وتفضل مناقشته في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[٥٧]

وبناءً على ما سبق يبدو لنا جلياً إقرار مدرسة كوبنهاجن بالأمن البيئي باعتباره واحداً من الأبعاد الرئيسة للأمن القومي، هذا بالإضافة إلى ارتكاز المدرسة على حزمة من مستويات التحليل التي لا تقتصر على الفرد، أو الدولة فحسب، بل تشمل النظام الدولي، والوحدات الدولية الفرعية، هذا بالإضافة إلى دور الأفراد، ومن خلال توضيح رؤية المدرسة بخصوص عملية الأمننة نجدها أنها تركز على طبيعة الخطاب الصادر من الجهات الفاعلة في

مجال التهديد، وكذلك طبيعة استجابة الجمهور لهذا الخطاب، وطبيعة الإجراءات الناجمة عن استجابة الجمهور للخطاب الخاص بالتهديد.

وبتطبيق مقولات مدرسة كوبنهاجن على قضية التغيرات المُناخية نجدها تؤكد على دور الفاعلين من دون الدولة عند التعاطي مع قضية التغيرات المُناخية، وذلك نابع من إقرارها بتعدد مستويات التحليل، وهو ما ينعكس بدوره على رؤيتها على الأطراف الفاعلة بهذه القضية، هذا بالإضافة أنه توضيح المجتمع الدولي على أساس أنه الجمهور عند أمننة قضية التغير المناخي يعود بالأساس إلى أن قضية التغيرات المُناخية هي قضية عالمية، وتهم المجتمع الدولي بأسرة؛ فخفض الانبعاثات من الغازات الدفيئة يتطلب تعاوناً وتضامناً دولياً.

وبالتطرق إلى مجموعة الدول التي ترفض أمننة قضية التغيرات المُناخية، فمن المحتمل أن يكون مردود ذلك إلى طبيعة الإجراءات التي يتم اتخاذها من جانب بعض الدول جراء عملية الأمننة؛ فبمجرد أن يتم الأمننة وفقاً لمدرسة كوبنهاجن فينجم عن ذلك إعطاء الصلاحيات للدول بتعبئة الموارد لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الأمن بمختلف الوسائل بما في ذلك استخدام القوة، وهنا تأتي مخاوف العديد من الدول وبالأخص الدول النامية، والدول الجزية الصغيرة بشأن التدخلات الدولية في شئونها الداخلية تحت ذريعة قضية التغيرات المُناخية، وخفض الانبعاثات من الغازات الدفيئة.

ثانياً: مدرسة باريس للأمن وقضية التغيرات المُناخية

يتطلب الفهم الدقيق لرؤية مدرسة باريس للأمن (Paris Security School) تجاه قضية التغيرات المُناخية الوقوف في البداية على السياق الخاص بنشأة مدرسة باريس للأمن، وتوضيح رؤي وأفكار أبرز منظري المدرسة.

١ – السياق الخاص بنشأة مدرسة باريس للأمن

شهدت فترة التسعينات من القرن العشرين انتشار الأدبيات التي تعكف على دراسة إشكاليات الأمن الداخلي، والممارسات التي يتم اتباعها من جانب الشرطة وتشكل الحقل الأمني، وتم التعامل مع قضية الأمن كتقنية للحكم، ويقصد بذلك دراسة ممارسات الضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا (كاميرات المراقبة – أجهزة تحديد الهوية وغيرها)، وحاولت هذه الأدبيات دمج الدراسات الأمنية في بعض التخصصات الأخرى كالنظرية السياسية، وعلم نفس الجريمة، وعلم اجتماع الهجرة، والقانون وغيرها من الحقول المعرفية، فضلاً عن الاستفادة من خبراء الأمن الداخلي بمختلف اختصاصهم كالشرطة، والاستفادة كذلك من القضاة، والمحللين النفسيين، ومهندسي البرمجيات، وخبراء الانترنت وغيرهم، وتشكل هذه الأدبيات ما أصبح بمدرسة باريس للدراسات الأمنية. وبالتالي تدعو مدرسة باريس إلى توسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية لتشمل الاهتمام بالمستويات الدنيا للعنف والمتمثلة في : الجريمة، وأعمال الاختطاف، والاغتيالات، وأعمال التعذيب وغيرها بدلاً من التركيز فقط على العنف السياسي بصورة المختلفة من حروب، ونزاعات مسلحة، هذا بالإضافة إلى دراسة التهديدات الناجمة عند انخفاض أو عدم تواجد الأمن المجتمعي من حدوث الهجرة، واللجوء، والجريمة المنظمة، وأعمال الشغب وغيرها.[٥٨]

وتبلورت مدرسة باريس للأمن من خلال أعمال روادها ويأتي على رأسهم Michel Pierre Bourdieu & Foucault من خلال تقديم مجموعة من الإسهامات العلمية، والتي تجمع بين مجموعة من التخصصات العلمية بما في ذلك علم الاجتماع السياسي، وعلم الجريمة. ويعتبر Didier Bigo ومجلته التي تحمل عنوان Culture & Conflicts والصادرة باللغة الفرنسية من أبرز المؤيدين لهذا النهج. وقد جاءت التسمية بمدرسة باريس "Paris School" من جانب Ole Waever ؛ويعود ذلك إلى أن معظم المؤلفون الأساسيون لهذه المدرسة كانوا يقيمون في باريس.[٥٩]

٢. المرتكزات الرئيسة لمدرسة باريس للأمن

تنطوي مدرسة باريس على مجموعة من المرتكزات التي تبلور في نهاية المطاف رؤيتها للقضايا الأمنية بوجه عام، وتحديد العوامل التي تعتمد عليها عملية الأمننة على وجه الخصوص، وذلك على النحو التالي:

أ- ترى مدرسة باريس للأمن أن الإجراءات البيروقراطية والممارسات اليومية للمهنين الأمنيين تضفي الطابع المؤسسي على مجال الأمن، وبالتالي تمنح الحكومات والبيروقراطيات السيطرة على العمليات السياسية، وهو ما يعني الاهتمام بدراسة الأمن الداخلي لا تنفصل عن الدراسة الشاملة للأمن، بل يستحيل تحليل أحدهما بدون الأخر.[٦٠]

ب-تمثل مدرسة باريس نهجاً آخر لدراسة الأمننة، على عكس مدرسة كوبنهاجن للأمن لا تحدد مدرسة باريس معنى الأمن، فتعتمد على نظام فوكو الأمني "Foucault's Security Dispositive" والذي يصور العناصر المختلفة مثل (الخطابات، النصوص القانونية، والمؤسسات والأجهزة التكنولوجية، والممارسات اليومية للفاعلين) على أنها عناصر مترابطة وإن ساهمت بشكل مشترك في إنشاء مشكلة اجتماعية تعتبر هذه المشكلة قضية أمنية، ونتيجةً لذلك وفقاً لمدرسة باريس فإنه لا يقتصر مجال الأمن على الجيش والشرطة والاستخبارات، ولكن تتسع القطاعات الأمنية لتشمل العديد من القطاعات الأخرى مثل: الهجرة، والتنمية وتغير المناخ مؤخراً.[٦١]

ج- ينصب تركيز مدرسة باريس على التطبيق العملي للأمن بدلاً من الخطابات بصورتها التقليدية؛ حيث يمكن الاستدلال عليه بصورة واقعية وملموسة والتعامل مع الأمن كتقنية للحكومة[٦٢] من خلال إضفاء الطابع المؤسسي للأمن والذي يكون من خلال التركيز على رؤية محسنة للخطابات الأمنية والتي تنصب على: الممارسات الفعلية، والجماهير، والسياق، بدلاً من التركيز على الاستخدام الكلاسيكي للقوة المادية.

٣- رؤية مدرسة باريس للأمن لقضية التغيرات المُناخية

يُفهم على نطاق واسع في المجتمع الدولي أن قضية تغير المناخ قضية ترتبط بالأمن البشري، إلا أنه من غير الواضح إلى أي مدى نتج عن هذا الفهم على إجراء تغير في الممارسات الأمنية وسياسيات الإنتاج، وبالاستعانة بمدرسة باريس كإطار تحليلي لقضية التغيرات المُناخية نجد أن Angela Oels توضح أنه يمكن تحديد ممارسات أمنية مختلفة في مجالات الدفاع والهجرة والتنمية، وفيما يتعلق بقضية التغيرات المُناخية فإن هذه الممارسات الأمنية تتبلور في بناء القدرات وإدارة الكوارث ورصد ما يسمى "بالنقاط الساخنة لتغير المناخ" Climate Change Hot Spots وذلك في المناطق التي تعاني بدرجة أكبر من تأثيرات التغيرات المُناخية. [٦٣]

ويبدو في ظاهر الأمر أن هذه الإجراءات ليست استثنائية أو خارج المجال السياسي الطبيعي إلا أن مثل هذه الممارسات قد تفتح الطريق أمام المزيد من الوسائل العسكرية أو حتى التدخلات العسكرية المسؤولة لتوفير الحماية ضمن النقاط الساخنة لتغير المناخ أو في الدول التي تخفق في توفير مستويات الحماية الكافية لسكانها بعد وقوع كارثة ناجمة عن تغير المناخ، وتعتبر قضية الهجرة من أهم القضايا التي يتضمنها خطاب الأمن المُناخي بالنسبة لمدرسة باريس، وما يثيره هذا الخطاب من مخاوف بشأن تواجد ملايين من اللاجئين بفعل تأثيرات التغيرات المُناخية، فضلاً عن المخاوف المتواجدة بالفعل بشأن تدفقات اللاجئين من جنوب الكرة الأرضية إلى الشمال. [٦٤]

والجدير بالذكر أن مدرسة باريس للأمن لا تنظر إلى أمننة قضية معينة على أساس أنه فشل في السياسات العادية أو أنها تؤدي إلى ردود أكثر عسكرية كما ترى مدرسة كوبنهاجن، فعلى صعيد قضية التغيرات المُناخية فإن أمننه هذه القضية يساهم في اتخاذ مجموعة من الإجراءات الجادة بشأن اتباع سياسات تنموية، والحد من مستويات الفقر، وتعزيز التخطيط لمواجهة الكوارث مع زيادة المرونة والاعتماد على الذات، وتحديد المناطق الساخنة لتغير المناخ من أجل التحفيف من نقاط الضعف، والحد من الهجرة، ومنع الصراع وحالات عدم الاستقرار الناجم عن تأثير التغيرات المُناخية. [٦٥]

وفي ضوء ما سبق يتضح إلينا تركيز مدرسة باريس للأمن على الممارسات الفعلية والواقعية بشأن القضايا الأمنية، والتي لا تقتصر على القضايا العسكرية فحسب بل تشمل حزمة من القضايا المختلفة، فضلاً عن اعتمادها في التحليل الأمني بالعناصر المرتبطة بالأمن الداخلي، وكذلك الأمن الخارجي، وبالتطبيق على قضية التغيرات المُناخية نجد مدرسة باريس ركزت على الممارسات الواقعية الناجمة جراء التغيرات المُناخية من تدفق ملايين اللاجئين نتيجة التغيرات المُناخية كنتيجة على أرض الواقع تتطلب أمننة قضية التغيرات المُناخية من أجل التصدي الفعال لقضية التغيرات المُناخية والحد من تأثيراتها السلبية.

وحاولت مدرسة باريس أن تتلافى بعض النقاط التي أثارت جدلاً بشأن عملية الأمننة وفقاً لمدرسة كوبنهاجن حيث أنه جعلت أن أمننة قضية التغيرات المُناخية ليست قرينة بالاستخدام العسكري، ولكنت تعني بمعنى أخر زيادة مستوى الاهتمام بالقضية، وتظافر الجهود الدولية للتصدي للتغيرات المُناخية، وبالأخص في المناطق الأكثر

عرضة للتغيرات المُناخية، والأقل قدرة على الاستجابة، ويمكننا تفسير ذلك أن مدرسة باريس تحاول أن ترسل رسائل تطمئن بها الدول النامية، والدول الجزية الصغيرة وغيرها من الدول بخصوص أمننة قضية التغيرات المُناخية.

خاتمة

أوضحت الدراسة سياق نشأة ومرتكزات النظرية السياسية الخضراء وتوضيح رؤيتها تجاه قضية التغيرات المُناخية، وألقت الدراسة بالضوء على الأبعاد الرئيسة التي تقوم عليها مدرسة كوبنهاجن وباريس للأمن، وتوضيح وضع قضية التغيرات المُناخية في ضوء نظرية الأمننة في العلاقات الدولية من خلال تناول رؤية مدرسة كوبنهاجن للأمن، ومدرسة باريس للأمن تجاه قضية التغيرات المُناخية وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. اختلفت رؤية كل من النظرية السياسية الخضراء ونظرية الأمننة تجاه السياسات الواجب اتباعها على الصعيد الدولي من أجل التصدي لقضية التغيرات المُناخية؛ فدعمت النظرية السياسية الخضراء تعدد الفواعل الدولية من دون الدولة من المنظمات العالمية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في المفاوضات الدولية بشأن التصدي للتغيرات المُناخية، ونادت بالعدالة المُناخية التي يتمتع خلالها جميع الأفراد بغض النظر عن الجنسية، أو الطبقة الاجتماعية بحق التمتع بصورة متساوية من موارد الطاقة، وغيرها من الموارد الطبيعية، وأكدت على ضرورة تقديم التمويل المناخي من جانب الدول المتقدمة إلى جانب الدول النامية لضمان تلبية الاحتياجات، وتحقيق الجودة البيئية، فضلاً عن مواجهة قضية التغيرات المُناخية يتطلب العمل على إحداث تغير طويل الأجل في القيم والسلوك الإنساني بحيث تكون الممارسات البشرية داعمةً للحفاظ على البيئة، أما مقاربات نظرية الأمننة نجدها دعمت أمننة قضية التغيرات المُناخية على الصعيد الدولي كوسيلة لزيادة الاهتمام الدولي بالقضية واتخاذ العديد من الإجراءات الاستثنائية من أجل التصدي الفعال للتأثيرات الناجمة عن التغيرات المناخية.

٢. ركزت مدرسة كوبنهاجن للأمن في أمننة قضية التغيرات المُناخية على خطاب الفواعل في قضية التغيرات المُناخية وإقناع المجتمع الدولي بأنها قضية تُمثل تهديداً وجودياً، أما أمننة قضية التغيرات المُناخية وفقاً لمدرسة باريس للأمن تنطوي على التأثيرات الواقعية الناجمة جراء التغيرات المُناخية مثل تدفق ملايين اللاجئين نتيجة التغيرات المُناخية وما ينتج عنها من ظروف مناخية قاسية.

٣. وفقاً لمدرسة كوبنهاجن للأمن بمجرد أن يتم أمننة قضية معينة ينجم عن ذلك إعطاء الصلاحيات للدول بتعبئة الموارد لاتخاذ الإجراءات الاستثنائية اللازمة من أجل تحقيق الأمن بمختلف الوسائل بما في ذلك استخدام القوة، وبالتالي فإن أمننة قضية التغيرات المُناخية يُمثل إخفاقاً لفعالية السياسات العادية في التصدي لتهديدات لقضية التغيرات المُناخية إلا أن مدرسة باريس للأمن لا تنظر إلى أمننة قضية التغيرات المُناخية على أساس

أنه فشل في السياسات العادية أو أنها تؤدي إلى ردود أكثر عسكرية؛ فأمننه قضية التغيرات المُناخية يساهم في اتخاذ مجموعة من الإجراءات الجادة يشأن اتباع سياسات تنموية، والحد من مستويات الفقر، وتعزيز التخطيط لمواجهة الكوارث مع زيادة المرونة والاعتماد على الذات، وتحديد المناطق الساخنة لتغير المناخ من أجل التحفيف من نقاط الضعف، والحد من الهجرة، ومنع الصراع وحالات عدم الاستقرار الناجمة عن تأثير التغيرات المُناخية.

مراجع الدراسة

1. FAQs – Climate, the official website of World Metrological Organization (WMO), accessed (15 October 2023, at: 6 am), available at: https://wmo.int/topics/climate
2. United Nations Official Documents, United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC): article 1, 1992, p.7, available at: https://unfccc.int/files/essential_background/background_publications_htmlpdf/application/pdf/conveng.pdf
3. IPCC Official Reports, Summary for Policy Makers in climate change 2014: impacts, adaptation and vulnerability: Cambridge & New York, Cambridge University press, 2014, P5, available at: https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/ar5_wgII_spm_en.pdf
4. What is Climate Change? the official website of United Nations, accessed (10 ,October, 2023, at 4:30 PM), available at, https://www.un.org/en/climatechange/what-is-climate-change
5. Robyn Eckersley, Environmentalism and Political Theory: Towards an Ecocentric Approach, (London: UCL Press, 1992), pp. 49-51.
6. A Concise Oxford Dictionary of Politics and International Relations, Securitization, accessed (12 March 2024, at: 4:00 pm), available at: https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/acref/9780199670840.001.0001/acref-9780199670840-e-1760
7. Robyn Eckersley, Emancipation Write Large: Toward an Ecocentric Green Political Theory, Doctoral Thesis, (Hobart: University of Western Australia, Department of Geography and Environmental Studies, May 1990).
8. John Barry, Green Political theory: nature, virtue and progress, Doctoral Thesis, (Glasgow: University of Glasgow, Department of Politics, April 1996).
9. Marco Mazzaro. The Green Political Thought, Master Thesis, (Venice: Ca Foscari University of Venice, academic year 2019 – 2020).
10. عادل عنتر، "النظرية الخضراء في حقل العلاقات الدولية: ما بين النظرية النقدية والطموح الواقعي"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف، العدد ١٨، إبريل ٢٠٢٣.
11. Johnathan Symons & Rasmus Karlsson, Green Political Theory in a Climate Change World: Between Innovation and Restraint, published paper in Taylor & Francis in Environmental Politics, February 2015.
12. Javier Ghahreman, Green Theory in Environmental Policy Making in China, (Malmo: Malmo University, faculty of Culture and Society, Department of Global Political Studies - Bachelor Programme,2018).
13. Fatih Bilal & Tayyar ARI, "Climate-Migration: A Security Analysis within the Context of Green Theory", Uluslararasi Iliskiler, Vol. 17, No. 68, 2020.
14. Ole Waver, Aberystwyth, Paris, Copenhagen New 'Schools' in Security Theory and their Origins between Core and Periphery, published paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004.
15. Luiza-Maria Filimon, "An Overview of the Copenhagen Schools Approach to Security Studies: Constructing in security through Performative power", The Romanian Journal for Baltic and Nordic Studies, Vol. 8, Issue 2, 2016.

١٦. أمينة قلعي، "مدرسة كوبنهاجن: الأمننة ودور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد ١١، ديسمبر ٢٠١٨.

17. Hannah Hughes, Climate change and securitization, Master Thesis, (Cambridge University, Centre of International Studies, June 2007).
18. Shirley V. Scott, "The Securitization of Climate Change in World Politics: How close have We come and would full securitization enhance the efficacy of Global Climate Change POLICY?", Review of Europe Community & International Environmental Law, 21 (3) 2012.
19. Başar BAYSAL & Uluç KARAKAŞ, "Climate Change and Security: Different Perceptions, Different Approaches", Uluslararası İlişkiler, Volume 14, No. 54, 2017.
20. Georgios Koukos, Securitizing the Environment? A discourse analysis of key United Nations documents on climate change, Master Thesis, (Sweden: Lund University- Faculty of Social Science, 2019).

٢١. للمزيد حول موضوعات الكتاب انظر : Rachel Carson, Silent Spring, (CREST BOOK: A CREST REPRINT FAWCETT PUBLICATIONS, INC., GREENWICH, CONN, 1962).

22. The Story of Silent Spring, NRDC Website, 13 August 2015, accessed (12 June 2023, at 3:00 am), available at: https://www.nrdc.org/stories/story-silent-spring
23. Garrett Hardin, "The Tragedy of the Commons", Science", Science, Vol.162, No. 3859. 13 December 1968, pp. 1243 - 1248.

٢٤. ماثيون بارتسون، محمد صفار (مُترجم)، النظرية الخضراء في نظريات العلاقات الدولية، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٤)، ص ص ٣٩١ – ٣٩٣.

٢٥. للمزيد حول موضوعات الكتاب انظر: Jurgen Habermas, Toward a Rational Society ,(Oxford: Polity, 1971)

26. Robyn Eckersley, Emancipation Write Large: Toward an Ecocentric Green Political Theory, Op.cit. pp.6-7.
27. Andrew Dobson, Green Political Thought, (New York & London: Routledge, 2007). pp. 15 – 18.
28. Matthew Paterson, Green Politics, in Theories of International Relations, (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p.235.

٢٩. زنودة منى، "قضايا البيئة والحاجة إلى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية"، مجلة المفكر، العدد ٢، يونيو ٢٠١٩، ص ١٤٣.

30. Marco Mazzaro, The Green Political Thought, Op.cit, pp. 61 – 62.
31. Ibid. pp. 51 – 53.
32. Matthew Paterson, Green Politics, in Theories of International Relations, Op.cit. p.238 - 239.
33. Ibid. pp. 239 – 240.

٣٤. للمزيد حول أطروحات الكتاب أنظر: Donella Meeadows, et al. The limits of growth, (New York: Universe Books, 197)

٣٥. خالد هاشم، "الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٢٦، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٤١٥.

36. Matthew Paterson, Green Politics, in Theories of International Relations, Op.cit, pp.242- 243.
37. Dyer Hugh, Green Theory in: International Relations Theory, (Bristol: University of Leeds, 2017), p.90.
38. Ibid.p.91.
39. Robyn Eckersley, Green Theory in: International Relations Theories, (New York: Oxford University Press, 2007), p.261.
40. Catherine Charrett, Overcoming the Dilemma of writing Security, Published Paper, Catalan: International Catalan Institute for Peace, December, 2009.p.9.

٤١. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨)، ص ١٠٤.

42. Sezal. M, Origins of Differentiation in Critical Security Schools: A Philosophic generation search for emancipatory roots, Thesis fully internal (DIV), (Groningen: University of Groningen, 2019), p.85.
43. Ibid. p.86.
44. Barry Buzan, People, State and Fear: The National Security Problem in International Relations, (British Library Cataloguing in Publication Data, 1983), pp. 75-88.
45. ----------et al, Security: A New Framework for Analysis, (Boulder & London: lynee Rienner Publishers,1998), pp.7- 8.
46. Ibid. pp. 5- 6.
47. Ibid. p. 6.

٤٨. خضراوي خديجة، التحول الأنطولوجي في مفهوم الأمن دراسة في إسهامات مدرسة كوبنهاجن، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العام الجامعي ٢٠١٥ – ٢٠١٦)، ص ٨٦.

49. Barry Buzan and Ole Waver, Regions and Powers the Structure of International Security, (New York: Cambridge University Press, 2003), p.43.
50. Barry Buzan et al, Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit.pp.23 – 45.
51. Scotte Nicholas Romanuik, Bruce A. Arrigo (Editor), Copenhagen school in: The SAGE Encyclopedia of Surveillance, Security and Privacy, (Thousand Oaks: SAGE Publications Inc, 2018), p.224.
52. Ole Waver, New 'Schools' in Security Theory and their Origins between Core and Periphery, Op.cit, p.9.
٥٣. سيد أحمد، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠١٤)، ص ٩٠.
54. Georgios Koukos, Securitizing the Environment? A discourse analysis of key United Nations documents on climate change, Op.cit, p.23.
55. Barry Buzan et al, Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit.pp.23 – 45.
56. Georgios Koukos, Securitizing the Environment? A discourse analysis of key United Nations documents on climate change, Op.Cit.p.23.
57. Angela Oels, From Securitization of Climate Change to Climatization of the Security Field: Comparing: Three Theoretical Perspectives in: climate change human security and violent conflict: challenges for social stability, (Berlin: Springer- Verlag Berlin Heidelberg, 2012), pp.191 – 1992.
٥٨. محمد حمشي، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٣، العدد ٢١٢، إبريل ٢٠١٨، ص ص ١٧٦ – ١٧٧.
59. Sezal. M, Origins of Differentiation in Critical Security Schools: A Philosophic generation search for emancipatory roots, Op.cit. pp.95 – 96.
60. Ibid.p.96.
61. Moritz Hauer, Climate Change Complexity: Broadening the Horizon from Copenhagen to Paris, Bachelor's Thesis, (Sweden: Malmo University – Faculty of culture and society, 2014), pp. 19- 20.
62. Sezal. M, Origins of Differentiation in Critical Security Schools: A Philosophic generation search for emancipatory roots, Op.cit. PP.96 – 97.
63. Moritz Hauer, Climate Change Complexity: Broadening the Horizon from Copenhagen to Paris, Op.cit. P.17.
64. Angela Oels, From Securitization of Climate Change to Climatization of the Security Field: Comparing: Three Theoretical Perspectives in climate change human security and violent conflict: challenges for social stability, Op.cit. p.199.
65. Ibid. p. 200.

هوامش الدراسة

* **الاحترار العالمي (Global Warming)**: تعرفه وكالة الفضاء الأمريكية (NASA) على أنه "التسخين طويل الأجل لسطح الأرض، والذي يتم ملاحظة مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية بفعل الأنشطة البشرية، ويأتي في المقام الأول بسبب حرق الوقود الأحفوري، وهو ما يساهم بدوره في زيادة مستويات غازات الاحتباس الحراري" للمزيد أنظر: What is Global Warming? the official website of NASA, accessed (15 October 2023, at 12am), available at: https://climate.nasa.gov/global-warming-vs-climate-change/

** **الاقتصاد الأخضر(Green Economy):** وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) على أنه "اقتصاد منخفض الكربون، وفعال في استخدام الموارد، وشامل اجتماعياً، وتعزيز العمالة والدخل يكون من خلال دعم الاستثمارات العامة والخاصة في الأنشطة الاقتصادية، والبنية التحتية والأصول التي تسمح بخفض انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزيز كفاءة الطاقة والموارد، ومنع فقدان التنوع البيولوجي"، متاح على: Green Economy, UNEP Official Web site, accessed (11 February, 2024, at 1:20 PM), available at: https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/regional-initiatives/supporting-resource-efficiency/green-economy

*** **الغازات الدفيئة (Greenhouse Gases):** تُعرفها الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة (UNFCCC) في المادة رقم (١) فقرة ٥ على أنها "تلك العناصر الغازية المُكونة للغلاف الجوي، طبيعية وبشرية المصدر معاً، والتي تمتص الأشعة دون الحمراء، وتعيد بث هذه الأشعة"، للمزيد أنظر: United Nations Official Documents, (UNFCCC), op.cit. p.7, available at: https://unfccc.int/files/essential_background/background_publications_htmlpdf/application/pdf/conveng.pdf

**** كان سائداً خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين أن التلوث والمشكلات البيئة وما يصاحبها من تأثيرات يتأثر بها الجميع على نفس القدر، إلا إنه هذا المفهوم بدأ في التغير في أواخر الثمانيات وتبلور مفهوم الظلم البيئي الذي يمكن تعريفه على أنه "التعرض الغير متناسب بين المجتمعات للتلوث وما يصاحبه من آثار على الصحة والبيئة، فضلاً عن عدم المساواة في حماية البيئة والحفاظ على جودتها من جانب الحكومات من خلال القوانين واللوائح وسياسات وبرامج التنفيذ" للمزيد أنظر: Juliana Maantay, "Mapping Environmental Injustices: Pitfalls and Potential of Geographic Information Systems in Assessing Environmental Health and Equity", Environmental Health Perspectives, Vo. 110, Issue 2, April 2002, p.161.

***** **العدالة المُناخية (Climate Justice):** تَعددت التعريفات الواردة بشأن العدالة المناخية كونه مصطلح حديث النشأة، ومنها هذه التعريفات ما يتم توضيح العدالة المناخية على أنها "مزيجاً بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان، التي قد تتأثر نتيجة التغيرات المُناخية، ومن ثمَّ فإن العدالة المُناخية تعبر أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية، والدول الفقيرة والأكثر تضرراً، هذا بالإضافة إلى أن الدول الصناعية هي المُتسبب الرئيس في هذه التغيرات"، للمزيد أنظر: هشام بشير، "العدالة المُناخية من منظور القانون الدولي"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف، المجلد ١٦، العدد ١٥، يوليو ٢٠٢٢. ص ٣٥٠.

****** **تمويل المُناخ (Climate Finance):** وفقًا للموقع الرسمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (UNFCCC) يُمكن توضيحه على أنه "التمويل المحلي، أو الوطني، أو الدولي المستمد من مصادر التمويل العامة، والخاصة، والبديلة، والذي يسعى إلى دعم إجراءات التخفيف والتكييف للتصدي للتغيرات المُناخية"، للمزيد أنظر: Finance for Climate, the official website of UNFCCC, accessed (11 November, 2023, at 1:20 PM), available at: https://unfccc.int/topics/introduction-to-climate-finance

******* **التخفيف المُناخي (Climatic Mitigation):** وفقًا للموقع الرسمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (UNFCCC) يقصد بالتخفيف "الجهود المبذولة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعزيز مصارفها، ويمكن ترجمة تدابير التخفيف في زيادة استخدام الطاقة المتجددة، أو تطبيق تقنيات جديدة مثل السيارات الكهربائية، أو إجراء تغير في الممارسات والسلوكيات" للمزيد انظر: Introduction to Mitigation, the official website of UNFCCC, accessed (10 ,November, 2023, at: 3 PM), available at: https://unfccc.int/topics/introduction-to-mitigation

******** **التكيف مع التغيرات المُناخية (Adaption with climate changes)** : تشير منظمة الأمم المتحدة إلى التكيف مع التغيرات المناخية على أنه "التكيف مع عواقب التغيرات المناخية؛ حتى نتمكن من حماية أنفسنا، ومجتمعاتنا"، للمزيد انظر: Climate Adaption, the official website of united nations, accessed (11 November, 2023, at 1:30 PM), available at: https://www.un.org/en/climatechange/climate-adaptation